

## في ندوة (م) نحاور رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار:

# تعديلات على قانون الاستثمار بانتظار انعقاد الفصل التشريعي الثاني

كشف رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي الأعرجي عن حزمة تعديلات أُجريت مؤخراً على قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، لاسيما في فقرة مسح الأراضي المعدة لإقامة الاستثمارات وفي عموم العراق وشمول الشركات ذات التمويل الذاتي من شركات القطاع العام والمشار إليها بقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، بامتيازات قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه. وأضاف الأعرجي لدى استضافته في ورشة (المدى نحاور) صباح أمس، والتي حضرها حشد كبير من ذوي الاختصاص وعدد من الإعلاميين العاملين في الصحف والقنوات الفضائية العراقية والعربية والعالمية؛ سيجري الحديث بشأن ثلاثة محاور أولها موضوعة الاستثمارات الأجنبية، والمحور الثاني موضوعة الشركات المؤمل أقامتها بين القطاعين العام والخاص، لاسيما الشركات ذات التمويل الذاتي، فيما يشمل المحور الثالث إيجاد الفرص الاستثمارية لتطوير القطاع الخاص، لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

متوقف لأسباب عدة، ولكن وضعنا خطة لأن تنفذ خلال السنوات العشر المقبلة على وفق الخطة الاستثمارية للبلاد التي تقضي ببناء من (٣٥٠ - ٤٠٠) وحدة سكنية سنوياً، إضافة إلى مشاريع الماء الصالح للشرب ومشاريع الصرف الصحي، فضلاً عن الاهتمام بمشاريع الزراعة من خلال برنامج طموح لاستصلاح الأراضي، علماً ان العراق يخسر سنوياً ما نسبته (٥٪) من الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك ناتج عن ملوحة التربة والتغير المناخي الحالي والتسبب في مياه السقي المعروفة.

**الاستثمار بطريق ابوابها**  
وأوضح الأعرجي: ان الحال تغير عما كان عليه سابقاً حيث انتهت مجاملات الشركات وهي اليوم تنظر إلى الساحة الاستثمارية في العراق بعين الجدية وبشروط عمل مختلفة عن الماضي، انها تريد ان تشتغل وعلينا توفير الأجواء المناسبة لذلك خدمة لشعبنا واقتصادنا وذلك عبر توفير الضمانات الكاملة من لدن الدولة بوصفها كياناً ضامناً للمواطن في حالة عدم دفعه المستحقات المستحقة وخصوصاً في مشروع إسكان المواطنين بطريقة البناء العمودي، إذ تبلغ مساحة الشقة السكنية الواحدة (١٠٠) م<sup>٢</sup> ووضعنا سعراً لها مبلغ (٥٠) الف دولار يدفع المواطن منه (٢٥٪) ويقسط الباقي على مدى (١٠) سنوات ويكون البيع لكل المواطنين سواء كانوا موظفين أم لا وفي كل محافظات العراق.

وتساءل حسين نجم/جريدة الصباح/ عن مديات الاستفادة من مفهوم (الطاقة الجديدة والمتجددة) فأجاب الأعرجي: نحن نعمل على جمع الصعد من اجل بناء البلاد بناء متوازناً ومتيناً في ذات الوقت، وقد استحوذت آلية الطاقة الجديدة والمتجددة على اهتمامنا، وهناك وفد من اكبر مركز عالمي في الولايات المتحدة سيزور العراق لبحث الاستثمار في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة لوضع البدائل للطاقة المستحصلة من النفط من مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من الطاقات.

أما سليم كريم/ إذاعة العراق الحر / فتساءل عن مفهوم النافذة الواحدة.. حيث أوضح رئيس الهيئة ان مبدأ النافذة الواحدة يعني ان يأتي المستثمر إلى هيئتنا بوصفه ممولاً فيتم انخاله في مشروع مخمر من خلال خطة تنموية صحيحة، ويمكن لألية النافذة الواحدة لجم الفساد المستفحل في مختلف المرافق الاقتصادية.

واختتم الدكتور سامي الأعرجي: لا ابالغ اذا ما قلت ان حالنا اليوم افضل بكثير من ما مضى ان توفرت لدينا صمامات أمان كثيرة تمكن المستثمر وعملية الاستثمار من التأسيس والنمو اقبيا وعوديا دون معرقلات وتحت رعاية الدولة وضمائنها



الأعرجي مسترسلاً

الأساس مخصصات مشاريع استثمارية لوزارة الدولة المختلفة وهي مسجلة في وزارة التخطيط، وكان مخطط لها ان تنفذ من خلال تطبيق فقرات الخطة الخمسية هذا العام والأعوام اللاحقة، غير ان الوضع الاقتصادي وهبوط أسعار النفط شكلت عوائق كبيرة أمام تنفيذ تلك المشاريع. كما ينبغي الإشارة إلى ان موضوعة الكهرباء لها وضع خاص ومشاريع تطويرها والاستثمار فيها خارج مشاريع ال(٧٠) مليار دولار إذ انها مشاريع مباشرة مع وزارة الكهرباء، وكذلك تخصيصات خطة وزارة الاعمار والإسكان التي هي في الأساس تبلغ ثلاثة ملايين ونصف وهي موجودة منذ فترة زمنية طويلة وتنفيذها

غيرها تتصافر لتحقيق نمو اقتصادي كبير وبالتالي تقدم حضاري مرتقب للعراق شعباً ووطناً، غير ان الاستثمار وكما هو معروف ينمو ببطء ويمكننا ان نسرعه من وجوده وحجمه إذا ما أسرعنا بتوفير الشروط المذكورة أعلاه.

### مدينة متكاملة

وأشار الأعرجي إلى ان جهد الهيئة منصب حالياً على مشروع المدينة السكنية التي من المؤمل بناؤها على أرض معسكر الرشيد وخلال الأسابيع المقبلة سنتفاوض مع الشركات لنبدأ مع الشركة المرشحة الأولى لاستكمال بحث الجوانب التقنية والفنية كي ترى النور في الفترة القليلة المقبلة، وتجدر الإشارة إلى ان المدينة تحتوي على أكثر من (٦٥) الف وحدة سكنية بطريقة البناء العمودي وعلى صنفين، صنف لسكن الطبقة المتوسطة وصنف ثان لسكن الطبقة الفوق متوسطة، وهو مشروع استثماري (١٠٠٪) إذ يجري كامل تمويله من قبل المستثمرين، ويشمل إضافة لما سبق إقامة مدينة رياضية كبيرة ومثلها طبية ومراكز سياحية وتجارية كبيرة.

وأكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ان التحسن الأمني ووجود بيئة تشريعية ملائمة وتأكيد الضمانات والحماية اللازمة لطمانة المستثمر الأجنبي كل هذه العوامل

على امتصاص البطالة من خلال توفيرها لعدد ضخم من فرص العمل حيث أن واحداً من شروط عقود الاستثمار تفضيل اليد العاملة العراقية.

### معايير التنافسية

على ان آلية توزيع تلك الوحدات السكنية ستعتمد معايير التنافسية والتناسب حسب ظروف كل محافظة، كما ان المشروع يشتمل على بناء (٤٠٠٠) مدرسة و(٢٠٠) مستشفى ومستشفى مركزي واحد بأربعمئة سرير في كل محافظة، إضافة إلى القيام بمشاريع الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، فضلاً عن تأهيل الجامعات والكليات القائمة حالياً مع تنفيذ مشاريع النقل والاتصالات التي تبلغ كلفتها نحو التسعة مليارات دولار، ومن ضمنها تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، وتشتمل ستة ملايين دونم وإيجاد طرق حديثة للري بالتنقيط والرش وتدوير المياه.

وتجدر الإشارة إلى ان رقم السنة ملايين دونم يشكل ضعف ما هو متوفر حالياً للزراعة، وذلك يعني سد العديد من الاحتياجات ذات الاستهلاك اليومي وفي كل المحافظات، وفيه إنعاش كبير للاقتصاد الوطني وله مردودات كبيرة.

وأوضح: ان المدة الزمنية لتنفيذ البعض من تلك المشاريع قد تصل من سنتين إلى ثلاث سنوات، ولنا وطيد الأمل بالشركات التي نتباحث معها ان تكون قادرة على التنفيذ وفي السقف الزمني المحدد، كما نأمل ان عملية تنفيذ تلك المشاريع ستكون قادرة

كتابة/ كاظم الجماسي  
كريم محمد حسين  
تصوير: مهدي الخالدي

### ثلاثة محاور

وأوضح: ان هذه المحاور الثلاثة ستقدم إضافة نوعية كبيرة للاقتصاد الوطني، وقد لمسنا مفارقة بعد ان استلمنا المسؤولية في الهيئة الوطنية للاستثمار تتمثل في وجود معوقات تقف حائلاً أمام سرعة تنفيذ الاستثمارات بالعراق في الوقت الذي يقدم لنا التشخيص الأولي لمعطيات مغايرة، وبرزت أمامنا موضوعة تخصيص الأراضي المناسبة لإقامة الاستثمارات وهي موضوعة في غاية الأهمية، إذ أنك حين تمنح الفرصة للمستثمر سواجده أثناء التنفيذ هدراً كبيراً في الوقت، وعندما نتبني ان تفتح الأبواب للاستثمار على مصراعها بغية تحقيق التنمية فإنك ستحتاج إلى مبالغ كبيرة لا يمكن الحصول عليها ان لم تعتمد على الاستثمار الأجنبي.

كما أشار رئيس الهيئة إلى بعض مشكلات الاستثمار في قطاع الإسكان ومنها ان المستثمر لن تتوفر الثقة لديه ان لم تمنحه حق ملكية الأرض التي يروم الاستثمار عليها، فهو في النتيجة سوف يبيعها للعراقي الذي لا يشترى العقار ان لم يصبح مالكاً شرعياً له، وهناك عقبة تتمثل في ان رأس المال الأجنبي لن يجازف في دخول كل أمواله ميدان الاستثمار، ونحن نتحدث عن مبالغ طائلة، مئات الملايين او مليارات الدولارات من دون أن يكون له حق التملك لضمان تصرفه بها لاحقاً، وهنا تبرز مشكلة في كيفية تملك غير العراقيين أراض لأغراض المشاريع السكنية، كما ان قانون بيع وإيجار أموال الدولة ذو الرقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ والذي يعد مناسياً للعمل الوظيفي في الظروف الاعتيادية، غير انه يحدد أحد العوقات بالنسبة للعمل الاستثماري، ولذا ينبغي عدم شمول المشاريع الاستثمارية بأحكام هذا القانون.

### بناء (٥٠٠) الف وحدة سكنية

وأكد الأعرجي ان هيئات الاستثمار في عموم محافظتنا العزيزة ظلت تتفكر في الشخصية المعنوية البارزة والمستقلة مثلما تتفكر في الصلاحيات والسلطات التي يمكن لها من خلالها ممارسة أعمالها في أرجاء المحافظات كما يجب، وكان من أولى المهام التي قمنا بتأديتها تشخيص تشكيلات الهيئة وتحديد صلاحياتها ووضع آلية عمل مشتركة بين مجالس المحافظات والهيئة الوطنية للاستثمار من خلال عمل يومي دؤوب ومتصل بغية تحقيق أفضل الصيغ المناسبة لعملائنا، وتعد تلك الأمور أساسية ومهمة، وبناء عليه قدمنا توصياتنا ومقترحاتنا إلى مجلس الوزراء وحصلنا على استجابة كاملة بشأن التعديلات والمقترحات، وقد أحالها مجلس الوزراء إلى مجلس شعوري الدولة الذي أحالها بدوره للتصويت عليها وإقرارها في مجلس النواب، وقد قام المجلس بقراءتها القراءة الأولى ما يجعلنا نأمل إقرارها بعد قراءتها الثانية والتصويت عليها في الفصل التشريعي الثاني.

وحدد الدكتور الأعرجي نقطة مهمة أخرى تمثلت في نظر الهيئة الوطنية للاستثمار إلى الفرص المتاحة حالياً والتي يمكن النفاذ إليها في ظل الركود الاقتصادي العالمي الراهن، وقد ركعتنا وزارة التخطيط وفاقماً رئيس الوزراء من أجل تفعيل الاقتصاد الوطني والسعي لإيجاد فرص عمل للخريجين الجدد والعاطلين عن العمل، فضلاً عن توفير أكبر ما يمكن من الخدمات للمواطنين، وتمخض عملنا المشترك مع وزارة التخطيط عن مشروع إعادة اعمار البنى التحتية الذي ناقشه مجلس الوزراء بإسهاب وعبر أكثر من جلسة من قبل اللجان المتخصصة، كما تمت الإجابة على كثير من التساؤلات ونحن بانتظار انعقاد الفصل التشريعي الثاني ليكتمل التصديق على هذا المشروع العملاق الذي يتضمن بناء (٥٠٠) الف وحدة سكنية في عموم أنحاء العراق.

### مشروع عملاق

ومن الجدير بالذكر ان إقليم كردستان، وهذا الأمر يحدث للمرة الأولى، مساهمة كبيرة في أحداث نهضة تنموية طموحة، وأكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار



جانبا من الحضور



فضائيات وصحف ومتخصصون